

حكومة إيطالية جديدة تستثني اليمين المتطرف رهينة توافقات الضرورة

روما - أجرى الرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا الخميس لليوم الثاني على التوالي مشاورات تهدف إلى حل الأزمة السياسية التي تهرز البلاد بعد تفكك الحكومة الشعبية. وكان رئيس الوزراء جوزيبي كونتي استقال الثلاثاء بعد أشهر من انهيار التحالف ومحاوله زعيم حزب الرابطة وزير الداخلية ماتيو سالفيني إجبار البلاد على إجراء انتخابات مبكرة بعد 14 شهرا فقط من توليه السلطة. وأثارت الحكومة الإيطالية غضب العديد من القادة الأوروبيين بسبب تبنيها خطأ قويا شعبويا وموقفا متشددا من المهاجرين خاصة من قبل سالفيني، ومحاوله انتهاك قوانين الاتحاد الأوروبي بشأن الميزانية. ومن بين الخيارات الرئيسية تشكيل ائتلاف جديد وحكومة تكنوقراط لفترة قصيرة، أو إجراء انتخابات قبل موعدها المقرر بأكثر من ثلاث سنوات. وحتى قبل أن يبدأ رئيس البلاد سيرجيو ماتاريلا مشاوراته مع القوى السياسية للبحث في إمكانية تشكيل ائتلاف حكومي جديد، صوتت الحزب الديمقراطي، الذي يعتبر أول قوة يسارية في البلاد، بالإجماع على اقتراح سيقدمه إلى رئيس الدولة "لتشكيل حكومة تغيير" مع حركة 5 نجوم، المعروفة بمناهضتها للمؤسسات.



نيكولا زينغاري
نائب المفاهيم مع حركة
5 نجوم على برنامج قابل
للتلفزيون

ومعدل الدين في البلاد البالغ 132 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، هو ثاني أعلى معدل في منطقة اليورو بعد اليونان، كما تزيد نسبة بطالة الشباب حاليا عن 30 بالمائة. وتجد الحكومات المتتالية صعوبة مستمرة في خفض مستويات الدين والبطالة.

وقالت جين فولي المحللة الاقتصادية إن "المشهد السياسي غير المتجانس في إيطاليا، وتحديات الميزانية التي يواجهها ذلك البلد تتجاوز كونها أزمة دين سيادي". ويتعين على روما تمرير الميزانية خلال الأشهر الخمسة المقبلة وإلا ستواجه ارتفاعا تلقائيا في ضريبة القيمة المضافة التي ستكون الأسر المنخفضة الدخل الأكثر تضررا منها وقد تدخل البلاد في ركود اقتصادي.

وصرح أندريا مونتانيو كبيره الاقتصاديين في الاتحاد العام للصناعات الإيطالية "وصلت الأزمة إلى مفترق خطير بالنسبة لأوروبا وسط مخاطر حدوث ركود في ألمانيا وتشكيل مفوضية أوروبية جديدة، ويمكن أن يكون سببا رئيسيا في تدهور الثقة في منطقة اليورو".

وعقب انتخابات العام الماضي، تشكلت الحكومة بعد أشهر من المشاورات الصعبة.

وأوضح ماتاريلا أنه يريد انتهاء المشاورات بسرعة لكن الخلافات بين الحزب الديمقراطي وحركة 5 نجوم عميقة، وهو ما يمكن أن يعقد جهود تشكيل ائتلاف. وسيجتاح تشكيل تحالف بين الحزبين الحصول على دعم الأحزاب الأصغر لتشكيل حكومة فعالة.

بوريس جونسون ينجح في تليين مواقف قادة أوروبا بشأن بريكست

باريس وبرلين مستعدتان لمناقشة مقترحات لندن بشأن الحدود الأيرلندية



الاستثمار في المخاوف

عناصر قيود دون تغيير التوازنات الجوهرية في اتفاق الخروج". وتلقى فكرة "شبكة الأمان" معارضة شديدة من أنصار بريكست المتحمسين الذين يريدون قطيعة واضحة مع الاتحاد الأوروبي ومن الحزب الودي الأيرلندي الشمالي، حليف حزب المحافظين الذي يرفض معاملة تمييزية لمقاطعة أيرلندا الشمالية البريطانية، حيث يقول معارضو الاتفاق إنه يبقى بريطانيا مرتبطة بنظم الاتحاد الأوروبي بشكل دائم. ورفض البرلمان البريطاني اتفاق بريكست الذي توصلت إليه رئيسة الوزراء السابقة تريزا ماي والاتحاد الأوروبي 3 مرات.

وحتى الآن، لم تطلب بريطانيا عقد اجتماع، على ما ذكرت المتحدثة باسم المفوضية بيروتو، ما يشير إلى أن لندن تبني آمالها على التقدم الذي يمكن إحرازه في اللقاءات الثنائية مع ميركل الأرباء وماكرون الخميس. ومع تمسك كل طرف بموقفه، تزداد

نجح رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون خلال جولته الأوروبية لمناقشة بريكست في تليين مواقف أبرز قادة أوروبا الفاعلين في اتخاذ قرار إعادة التفاوض على اتفاق الانفصال، بعدما أعلنت كل من باريس وبرلين استعدادهما لمناقشة مقترحات لندن بشأن الحدود الأيرلندية، وهو موقف لا يتبناه الاتحاد الأوروبي، لكن تحقيق اختراق في مواقف أكبر اقتصاديات المنطقة من شأنه أن يغير المعادلة مع اقتراب ساعة الصفر المحددة في 31 أكتوبر القادم.

باريس - قال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الخميس، إن الفقرات المتعلقة بإبقاء الحدود الأيرلندية مفتوحة في اتفاقية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي غير ضرورية، ويمكن الاستغناء عنها وتبني إجراءات فنية مختلفة بدلا منها.

وأضاف جونسون أن المباحثات التي أجراها الأرباء مع المستشار الألمانية أنجيلا ميركل "تسبغت بصورة كبيرة"، حيث أنها قالت إنه "يمكن التوصل إلى حل خلال 30 يوما المقبلة".

وأوضح أنه يمكن الاستغناء عن شبكة الأمان بإجراءات فنية مثل فقرات موثوق بها تتعلق بالتجارة وإجراءات تحقق إلكترونية.

وقال "لن نقوم المملكة المتحدة تحت أي ظروف بوضع قيود على الحدود، ونحن لا نعتقد أنه من الضروري من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي القيام بذلك لحماية سلامة السوق الموحدة".

وصرح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الخميس أن "مستقبل المملكة المتحدة لا يمكن أن يكون إلا في أوروبا"، مؤكدا أنه يمكن التوصل إلى حل "خلال ثلاثين يوما" حول مسألة الحدود الأيرلندية من أجل تأمين خروج منظم لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وقالت ميركل وجونسون إنهما ملتزمان بخروج بريطانيا من الاتحاد باتفاق، حيث أشارت ميركل إلى أنه تم وضع الفقرة المتعلقة بشبكة الأمان لتكون بمثابة إجراء مؤقت، موضحة أنه يمكن دراسة بدائل مرضية.

ووفقا للوضع الحالي، فإنه من المقرر أن تخرج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر المقبل، في حال توصلت إلى اتفاق أم لم تتوصل.

ويمكن للخروج من غير اتفاق أن يسبب مشاكل للمتاملين بالبورصة والمهاجرين في الجانبين.

وقالت ميركل "في حال تم التوصل إلى حل يبدل لمسألة الحدود الأيرلندية خلال 30 يوما المقبلة" لم لا، ويصير الاتحاد الأوروبي والحكومة الأيرلندية على وجود الفقرة المتعلقة بشبكة الأمان لضمان حدود مفتوحة بين أيرلندا الشمالية، التي تعد جزءا من المملكة المتحدة، وجمهورية أيرلندا، العضو في الاتحاد الأوروبي.

وكرر الاتحاد الأوروبي أكثر من مرة أن اتفاق الخروج غير قابل للتفاوض. وأبدى جان أسيلوبورن وزير خارجية لوكسمبورغ رد فعل حذر الخميس بشأن احتمالية استبدال فقرة شبكة الأمان خلال الأسابيع المقبلة.

وقال أسيلوبورن "لا يمكن استبعاد حصول معجزات، ولكنني متشكك بشأن إمكانية حدوث أمر بصورة مفردة يضمن عدم وجود حدود صعبة لأيرلندا، وسيطرة الاتحاد الأوروبي على ما ياتي للسوق".

وأشار ماكرون إلى أن المفاوضات البريطانية والمفاوضين الأوروبيين بقيادة ميشال بارنييه سوف يعملون على "محاولة إيجاد ما يمكن اعتباره

باريس - قال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الخميس، إن الفقرات المتعلقة بإبقاء الحدود الأيرلندية مفتوحة في اتفاقية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي غير ضرورية، ويمكن الاستغناء عنها وتبني إجراءات فنية مختلفة بدلا منها.

وأضاف جونسون أن المباحثات التي أجراها الأرباء مع المستشار الألمانية أنجيلا ميركل "تسبغت بصورة كبيرة"، حيث أنها قالت إنه "يمكن التوصل إلى حل خلال 30 يوما المقبلة".

وأوضح أنه يمكن الاستغناء عن شبكة الأمان بإجراءات فنية مثل فقرات موثوق بها تتعلق بالتجارة وإجراءات تحقق إلكترونية.

وقال "لن نقوم المملكة المتحدة تحت أي ظروف بوضع قيود على الحدود، ونحن لا نعتقد أنه من الضروري من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي القيام بذلك لحماية سلامة السوق الموحدة".

وصرح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الخميس أن "مستقبل المملكة المتحدة لا يمكن أن يكون إلا في أوروبا"، مؤكدا أنه يمكن التوصل إلى حل "خلال ثلاثين يوما" حول مسألة الحدود الأيرلندية من أجل تأمين خروج منظم لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وقالت ميركل وجونسون إنهما ملتزمان بخروج بريطانيا من الاتحاد باتفاق، حيث أشارت ميركل إلى أنه تم وضع الفقرة المتعلقة بشبكة الأمان لتكون بمثابة إجراء مؤقت، موضحة أنه يمكن دراسة بدائل مرضية.

ووفقا للوضع الحالي، فإنه من المقرر أن تخرج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر المقبل، في حال توصلت إلى اتفاق أم لم تتوصل.

ويمكن للخروج من غير اتفاق أن يسبب مشاكل للمتاملين بالبورصة والمهاجرين في الجانبين.

وقالت ميركل "في حال تم التوصل إلى حل يبدل لمسألة الحدود الأيرلندية خلال 30 يوما المقبلة" لم لا، ويصير الاتحاد الأوروبي والحكومة الأيرلندية على وجود الفقرة المتعلقة بشبكة الأمان لضمان حدود مفتوحة بين أيرلندا الشمالية، التي تعد جزءا من المملكة المتحدة، وجمهورية أيرلندا، العضو في الاتحاد الأوروبي.

وكرر الاتحاد الأوروبي أكثر من مرة أن اتفاق الخروج غير قابل للتفاوض. وأبدى جان أسيلوبورن وزير خارجية لوكسمبورغ رد فعل حذر الخميس بشأن احتمالية استبدال فقرة شبكة الأمان خلال الأسابيع المقبلة.

وقال أسيلوبورن "لا يمكن استبعاد حصول معجزات، ولكنني متشكك بشأن إمكانية حدوث أمر بصورة مفردة يضمن عدم وجود حدود صعبة لأيرلندا، وسيطرة الاتحاد الأوروبي على ما ياتي للسوق".

وأشار ماكرون إلى أن المفاوضات البريطانية والمفاوضين الأوروبيين بقيادة ميشال بارنييه سوف يعملون على "محاولة إيجاد ما يمكن اعتباره



إيمانويل ماكرون
يمكن التوصل إلى حل
حول مسألة الحدود
الأيرلندية

وقبل يومين من قمة مجموعة السبع، قال ماكرون خلال استقباله رئيس الوزراء البريطاني في الإليزيه "في إطار ما تم التفاوض حوله، هناك عمل يجب إنجازه"، مؤكدا "ثقتي" في إمكانية التوصل إلى حل في هذا الشأن "خلال ثلاثين يوما".

وأضاف "إنني مثل المستشار الألمانية واثق من أن الذكاء الجماعي وإرادتنا في البناء يجب أن يسمحا لنا بالتوصل إلى أمر دكي خلال ثلاثين يوما إذا كانت هناك إرادة طيبة من الطرفين، وهذا ما أريد الإيمان به".

انتخابات جوبالاند تخطأ أرواق الرئيس الصومالي

مدوبي، وعشيرة مريجان التي ينتمي إليها الرئيس الصومالي محمد عبدالله فارماجو.

وبعيدا عن التنافس بين العشائر، يتصارع فارماجو ومدوبي حول النظام الحكومي في البلاد، حيث يساند مدوبي فكرة نظام الحكومة الفيدرالية الاتحادية، بينما يريد الرئيس فارماجو عودة الحكومة المركزية الموحدة التي حلت عندما أطبع بالرئيس محمد سياد بري سنة 1991. وبدأ الصراع بين الطرفين فور انتخاب فارماجو رئيسا للبلاد.

ومندو انتخب أحمد مدوبي رئيسا له، قبل سنوات، تمتع الإقليم باستقرار أمني حيث أقام مدوبي نظاما مكن قوات الأمن من إحباط هجمات عديدة لحركة الشباب، ومنع نسل عاصرها إلى الإقليم، لكن هجمات أو اغتيال شخصيات سياسية. وشكلت منطقة جوبالاند بدءا من 2008 ولأربع سنوات، معقلا لحركة الشباب التي كانت تستفيد من عائدات مرفأ المدينة، واستعادت قوات خاصة محلية بمساندة الجيش الكيني المنطقة في 2012. وتدير المرفأ الواقع على بعد نحو 500 كم جنوب غرب مقديشو وجوبالاند المحيطة به، حكومة محلية مرتبطة بالسلطات الفيدرالية الصومالية.



الفيدرالية تنتصر مجددا

جاروي (الصومال) - فاز أحمد محمد مدوبي رئيس ولاية جوبالاند في جنوب الصومال، والتي لا تزال حركة الشباب المتشددة تسيطر على جزء منها، بفترة رئاسية جديدة الخميس وذلك في خضم توتر متصاعد بين الحكومة الاتحادية ومسؤولي الولاية.

وقال رئيس البرلمان الشيخ عدي محمد عبدالرحمن، إن مدوبي حصل على 56 صوتا من بين 74 صوتا أدلى بها أعضاء برلمان الولاية.

وكانت الحكومة المركزية في مقديشو قالت السبت، إنها لن تعترف بنتيجة التصويت لأن عملية اختيار المرشحين خالفت الدستور، واتهمت مدوبي بالتدخل في العملية كما دعمت مرشحين معارضين رفضتهم مفوضية الانتخابات عندما حاولوا تسجيل أسمائهم.

وخاطب مدوبي البرلمان بعد التصويت قائلا "مستعد للجلوس والتحدث مع الجميع بمن فيهم المعارضة. سأحدث وأعمل مع كل من لديه شكوى".

وقال مرشحو المعارضة الذين منعوا من المشاركة في الانتخابات إنهم أجروا تصويتا خاصا بهم في مدينة كسامبو الساحلية بولاية جوبالاند الخميس وانتخبوا عبدالرشيد محمد حدغ، وهي خطوة من المرجح أن تُوّج

إيران تقبل مقترحات فرنسية قديمة لإنقاذ الاتفاق النووي

طهران - قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف الخميس، إن طهران مستعدة للعمل على مقترحات فرنسية لإنقاذ الاتفاق النووي الدولي التي وقعتها إيران مع القوى العالمية عام 2015. وأضاف في المعهد النرويجي للشؤون الدولية "هناك مقترحات على الطاولة من الجانبين الفرنسي والإيراني وسنعمل على هذه المقترحات". وعرض الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الأربعاء إما تخفيف العقوبات على إيران وإما توفير "آلية تعويض لتمكين الشعب الإيراني من العيش بشكل أفضل" في مقابل الامتنال التام للاتفاق الذي انسحبت منه الولايات المتحدة العام الماضي.

وكانت إيران قد رفضت في وقت سابق هذه المقترحات التي أحياها فرنسا مجددا، في مؤشر على ضيق هامش المناورة لدى طهران ومراهنتها على دور فرنسي لتليين مواقف واشنطن المتشددة.

وقال ظريف "أتطلع لإجراء محادثات مع الرئيس ماكرون بشأن المضي قدما". وكان وزير الخارجية الإيراني قد شكك في وقت سابق في قدرة شركائه الأوروبيين على إنقاذ الاتفاق النووي وتلافي العقوبات الأميركية.

ويرجح هؤلاء أن تقبل إيران التفاوض مع الولايات المتحدة بشأن اتفاق نووي جديد، في ظل تعرضها لعقوبات أثرت بشكل كبير على اقتصادها.